المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مقومات الواقع الزراعي العراقي بعد عام 2006
اسم الكاتب: سلوى غضنفر حكمت، أ.د. مصطفى جاسم حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6641
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 04:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مقومات الواقع الزراعي العراقي بعد عام ٢٠٠٦

سلوى غضنفر حكمت
Salwa.gh_95@uomustansiriyah.edu.iq
أ.د مصطفى جاسم حسين
Mustafajassim1970@gmail.com
الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية

الملخص :

يتأثر الأمن بصورة عامة في اي دولة بعدة متغيرات لاسيما الغذائي منه سواء كانت محلية ام اقليمية، فهنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي وتختلف من بلد لآخر وفقاً لظروفهِ البيئية والمناخية. فالإنتاج الزراعي يَسهُم في تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي من شأنه تعزيز أمن الدولة الكلي. وفي العراق تتوقف المقومات الداخلية لتوفير الغذاء على كل ما يخص عوامل القطاع الزراعي، فإن اعطاء هذه الاهمية الاستثنائية بمجال تأمين الغذاء يزيد من فرص الانتاج الزراعي كماً ونوعاً وبمعدلات نمو غير تقليدية. حيث يمتلك قطاع الزراعة في العراق امكانات وثروات طبيعية وبشرية مهمة تشكّل أساس الانتاج الغذائي بشقيه (النباتي والحيواني) وتُمثل هذه المقومات اساس عملية التنمية الزراعية وبالتالي تُحدد مستوى او نسبة الاكتفاء الذاتي والمساهمة في رفع الاقتصاد العراقي. وما سيتم التطرق اليه في هذا البحث جميع ما يخص المرتكزات الاساسية والمقومات الزراعية التي يمتلكها العراق داخلياً من موارد الارض والمياه الطبيعية وما يقابلها من تحديات وصعوبات تحد من النهوض بالمنتج العراقي المحلي. حيث يُقسم على مبحثين ، الاول يتعلق بالموارد الطبيعية والامكانيات التي يمتلكها العراق والمبحث الثاني يتناول التحديات التي تواجهها بعد عام ٢٠٠٣ والتي بدورها تمنع من تحقيق أمن غذائي مستدام للبلد.

الكلمات المفتاحية: الواقع الزراعي، الظروف البيئية، الظروف المناخية، العراق.

تاريخ الاستلام : ٢٥/ ١ /٢٠٢٤ **تاريخ القبول:** ١٠ / ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ النشر:** ١ / ٣ /٢٠٢٤

The components of the Iraqi agricultural reality after 2006

Salwa Hikmat Ghadhanfer
Salwa.gh_95@uomustansiriyah.edu.iq
prof .Dr Mustafa Jassim Husane
Mustafajassim1970@gmail.com
Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences

Abstract :

Security in general in any country is affected by several variables, especially food, whether local or regional. There are many factors that affect food security and they differ from one country to another according to its environmental and climatic conditions. Agricultural production contributes to achieving self-

sufficiency, which would enhance the state's overall security. In Iraq, the internal components of food provision depend on everything related to the factors of the agricultural sector. Giving this exceptional importance to the field of food security increases the chances of agricultural production in terms of quantity and quality, and at unconventional growth rates. The agricultural sector in Iraq possesses important natural and human potentials and resources that form the basis of food production in both its parts (plant and animal). These components represent the basis of the agricultural development process and thus determine the level or percentage of self-sufficiency and contribute to raising the Iraqi economy. What will be discussed in this research is all about the basic foundations and agricultural components that Iraq owns internally from land and natural water resources and the corresponding challenges and difficulties that limit the advancement of the local Iraqi product; It is divided into two sections, the first is related to the natural resources and capabilities that Iraq possesses, and the second section deals with the challenges it faces after 2003, which in turn prevents the country from achieving sustainable food security .
Keywords: agricultural reality, environmental conditions, climatic conditions, Iraq

المقدمة :

تحتل التنمية الزراعية مكانة واسعة ليس فقط في الاقتصاد العراقي فحسب انما لمعظم البلدان حول العالم نظراً لأهميتها الكبيرة في تطوير القطاع الزراعي الذي يلعب دوراً اساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، وان التحليل عن واقع التنمية الزراعية المستدامة يقتضي التعرف على نوعية الموارد الزراعية المتاحة في البلد، حيث يتميز العراق بتنوع تضاريسه وطبيعته المناخية وهذا ما جعله بأن يتمكن من زراعة مختلف الحبوب والمحاصيل الحقلية كون بيئته تسمح له بوفرة الانتاج، الا ان قصور الاداء في السياسات العامة للزراعة العراقية التي عانت من تدمير وتخريب وضعف الامكانات المالية والادارية والتكنولوجية اضافة للعديد من المعوقات الخارجية ابرزها شيوع سياسة الاغراق في السوق العراقية التي ادت الى التراجع بمستوى الجانب الانتاجي وانحسار قدرة الدولة من استيعاب الايدي العاملة لسد حاجة السكان الغذائية. فالغذاء العراقي يمثل جزئية واحدة من مجموع العمليات داخل منهج النظام الكامل والذي يمكنه ان يُعيّن طبيعة العلاقة بين المحددات او المدخلات والعواقب او المخرجات ومن ثم تبرز نتائج الاستجابات المطلوبة المتمثلة بالتغذية العكسية للنظام السياسي، ويشتمل الواقع الزراعي على الثروات الطبيعية بشقيها النباتية والحيوانية وثروات بشرية تعد كمرتكز أساسي يُأمن الغذاء للأفراد والذي يرفع من اقتصاديات الدولة.

اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال توضيح اهم المحاصيل الاستراتيجية في العراق والتي من شأنها المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية وتقليل الاستيرادات.

اشكالية البحث :

تتحدد مشكلة البحث في وجود مشاكل تتعلق بمسألة الامن الغذائي العراقي تتمثل في عجز القطاع الزراعي عن مواجهة التحديات التي يتعرض لها والتي تحد من قدرته في تحقيق متطلبات الامن الغذائي نتيجة التدهور المستمر بالإنتاج الزراعي في ظل ضعف اداء السياسات الحكومية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٦.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الانخفاض الحاصل في الانتاج الزراعي المحلي وما يترتب عليه من فقدان الامن الغذائي في العراق ناجم عن ضعف في السياسيات الحكومية كونها تلعب دوراً مؤثراً في تغيير مستويات الامن الغذائي داخل لبلد وليس لحزمة الامكانيات الزراعية العراقية).

منهجية البحث :

انطلاقاً من الحاجة العلمية ولتحقيق نتيجة ممكنة في البحث العلمي تمت الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لغرض عرض الحقائق الاقتصادية ومنهج التحليل النظمي .

المبحث الاول: المرتكزات والامكانيات الزراعية في العراق

ان الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والامكانيات المادية تُعد من ابرز المتغيرات والعناصر المهمة للنشاط الاقتصادي المحلي لما لها من دور كبير الذي يتم من خلالها زيادة الانتاج الزراعي وبالمحصلة تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء وتغطية الاحتياجات الغذائية المطلوبة. والعراق من الدول الغنية بموارد اقتصادية متنوعة تؤهله للقيام بعملية التنمية الزراعية وتحقيق اهداف الاكتفاء الذاتي الى جانب القدرة التصديرية للسلع الزراعية المُنتَجة. اذ تتفرع امكانيات العراق الزراعية الى الكثير من الموارد ، والتي اهمها:

اولاً – الموارد الزراعية : تُعد من العوامل المتجددة والمؤثرة في الوقت ذاته؛ لكن هذا غير كافي لوحده بل لابد من وجود ادامة ورعاية مستمرة اضافةً لحُسن الاستغلال، فهي من اهم مستلزمات تأمين الغذاء حيث يرتبط تحقيق الأمن الغذائي على مدى توفر الامكانيات الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي والتي تتحكم بكمياتهِ على مدار فصول السنة مما يجعل الدولة تتجه نحو الاكتفاء الذاتي ليعزز ذلك امنها الداخلي ويكسبها عنصر السيطرة والقوة. تشتمل الموارد الزراعية في العراق :-

١- **الغابات والنباتات الطبيعية** : تكمن اهمية الغابات في تقديمها عدة وظائف التي تعد مصدراً بارزاً لإحداث التوازن البيئي والنفع الاقتصادي لدخولها الكثير من الصناعات المختلفة كالأخشاب (آل شيخ، ٢٠٠٧، ١٨٩)، وتحتل مساحة الغابات في شمال العراق (التي تُعتبر من اكثف المناطق كونها وفيرة بالأمطار) ما يقارب ٧٠% اي نحو (٨٢٥ الف) هكتار من ارضهِ ؛ وبحسب احصائية موقع (worldometers*) الذي قدّر نسبة امتلاك العراق للغابات بالنسبة لغابات العالم هو (٠.٠٢%) حيث يأتي بالمرتبة (١٢٨) من اصل (٢١٦) غابة متوزعة عالمياً (غابات العالم، ٢٠٢٠). نلاحظ ان التوزيع الجغرافي للغابات في العراق وقوع اغلبها في الشمال منه وجزء كبير من البساتين يقع في قسم الوسط والجنوبي من العراق. وهي : غابات الموصل (غابات حدباء النموذجية سابقاً) وغابات قرية الفاضلية وبساتين باغلار في قضاء تلعفر بمحافظة الموصل / غابات كنعان والرمان ومندلي في محافظة ديالى / غابات رانية وقرة داغ في محافظة السليمانية غابات اربيل في قضاء جومان بمحافظة اربيل / غابات عقرة وسركلي وبشكال في محافظة دهوك / غابات تكريت وبساتين بلد في محافظة صلاح الدين/ غابات شناغة في محافظة كركوك/ غابات كصيبة او محمية سلمان باك في قضاء المدائن وبساتين التاجيات بمحافظة بغداد/ غابات الشحيمية والصويرة في محافظة واسط / غابات النوري في قضاء الشافعية بمحافظة الديوانية/ غابات علي الغربي بمحافظة ميسان / غابات النخيل والأثل في ناحية البرجسية قضاء الزبير بمحافظة البصرة (الخيكاني، ٢٠٢١، ٤٨) و (عبدالقادر، ٢٠٠٩، ٧٢).

وبالنسبة الى مناطق النبات الطبيعي (اي نمت بعوامل طبيعية دون تدخل بشري) ففي منطقة الجبال العالية التي تغطيها الحشائش الطبيعية بنسبة ٣٠% من شمالي العراق اغلبها من اشجار السنديان او البلوط والصنوبر وشجيرات الحبة الخضراء، وفي منطقة السهوب او ما تسمى (مناطق شبه الجبلية) وقسم منها على الاطراف الشمالية الشرقية التي تكون معظم نباتاتها من الحشائش والشوكيات وبعض النباتات البصلية، اما مناطق ضفاف الانهار المنتشرة في اغلب مناطق العراق حول الانهار فتنمو حول اشجار زرعها الانسان كالحمضيات والنخيل واغلبها من العاقول والعرق سوس والصفصاف، وفي منطقة الاهوار خاصة هور الحويزة والحمار والمستنقعات فتكون اغلب نباتاتها الطبيعية من القصب والبردي، وفي المنطقة الهضبة الصحراوية يقل نموها بسبب الظروف القاسية كشحة الامطار وتفاوت درجات الحرارة بين الصيف والشتاء جعل نباتات هذه المنطقة قليلة اهمها الاشواك والسدر والاثل والقيصوم (وزارة التخطيط، ٢٠١٨-٢٠١٩، ٣).

٢- **الاراضي الزراعية والمراعي** : تعد الارض وخصائصها الاساس الذي يقوم عليه النشاط الزراعي (السامرائي، ١٩٧٥، ٢٠) فيحتل العراق موقعاً جغرافياً مميزاً في قارة اسيا حيث يقع في القسم الجنوبي الغربي منها وفي الشمال الشرقي من الوطن العربي؛ هذا ما جعله يمتلك مناخ معتدل ساعد على وجود

غطاء نباتي متنوع وفريد لتشكيل النباتات البرية والمراعي الزراعية (اطلس غابات الوطن العربي، ٢٠١٠، ١) على الرغم من انحسار الكثير من المساحات الزراعية بعد احداث عام ٢٠٠٣ وبقاءها في حالة مهملة. حيث يمتلك مساحات ارضية واسعة تُصنف على اربعة اقسام طوبوغرافية وفقاً لنوعية التربة وظروفها المناخية والمائية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨، ٥) وتبلغ مساحة العراق كلياً (١٥٨.١٩١.٢٠٠ دونم)، اذ تحتل محافظة المثنى المرتبة الاولى بمساحة المراعي على مستوى العراق حيث تصل الى ما يقارب (٦ مليون دونم) وبالمرتبة الثانية محافظة نينوى لتصل المساحة الى (٤.٣١٢.٠١٣ دونم) وتليها بالمرتبة الثالثة محافظة ديالى لتصل مساحة مراعيها الى (٣.٨٢٦.٤١٨ دونم) (الرماحي، ٢٠١٤، ١٤٩) فتشكّل نسبة الصنف الاول من الاراضي في العراق ٢١% المتمثلة بالجبال والمناطق الشمالية الشرقية منه وتبلغ نسبة المناطق الصالحة للزراعة فيها ٠.٦% فقط بسبب تربتها الصخرية وشدة الانحدارات لسطحها، اما اراضي الصنف الثاني الشاملة لأجزاء الجنوب والسهل الرسوبي والتي تشكل نحو ٣٩.٢% من المساحة الكلية للعراق فإن اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة منها ٤٣% وتعد هذه الاراضي ذات اهمية قصوى من حيث جودة تربتها ووفرة اغلب محاصيلها الحقلية كماً لوقوعها ضمن مناطق مضمونة الامطار او ما تسمى بالأراضي الديمية وبالمقابل تتطلب ادارة جيدة في جانب البزل وأنظمة الري، وقد شكلت نسبة مساحات الصنف الثالث ما يعادل ٩.٦% من مجمل الاراضي العراقية والتي تقع في المنطقة المتموجة (وهي منطقة انتقالية بين السهول في الوسط) وتُعد بصورة عامة ذات قابلية متوسطة للإنتاج الزراعي التي تبلغ ٣٨.٧% من اجمالي الاراضي المزروعة منها، واخيراً اراضي الصنف الرابع وهي المناطق الصحراوية والهضبة الغربية التي تقدر نسبتها ٣٠.٢% من مساحة العراق الا ان عوامل ومحددات انتاجها ضئيلة بسبب معدل سقوط الامطار في المنطقة سنوياً يتراوح من (٥٠ – ٢٥٠ ملم) وتستوجب حصول كفاية زراعتها كمتوسط لحاجتها من (٣٠٠ ملم) فأكثر؛ فضلاً عن افتقارها للعناية والجهود الكبيرة من اجل العمل في ازالة العقبات وتحسين تربتها الرملية لزيادة انتاجيتها الحالية التي تتمثل بـ ١٧.٧% (وزارة الزراعة، ٢٠٢٠، ٤و٧). يتضح مما سبق ان مساحة الاراضي العراقية الصالحة للزراعة تبلغ نسبتها الكلية (اي بمجموع الاصناف الاربعة) لا تقل عن (٤٤.٤٦٤ مليون) دونم وقد تصل الى اكثر من (٤٨ مليون دونم) اي بنسبة ٢٧.٥% الى ٢٨% من مساحة العراق الكلي عند احتساب مناطق اقليم الجزيرة الفراتية والهضبة الغربية خاصةً عندما تتوفر ظروف جوية ملائمة ومياه الامطار والري (وزارة التخطيط، ٢٠٢١، ١٧). اما اجمالي مساحة الاراضي المروية في عموم العراق فهي بحدود (٢٢.٣ مليون دونم) اي بنسبة ٥٠.٢% وتقع معظمها في القسم الاوسط والجنوبي حيث يتم ارواءها من نهري دجلة والفرات اضافةً لشط العرب، اذ تروى هذه الاراضي بواسطة المضخات بنسبة ٢٠.٢% وبنسبة ٢٩.٩% سيحاً او في بعض الاحيان استخدام طرق أُخرى كطريقة الري بالتنقيط من اجل تجنب هدر المياه، وتشكل نسبة الاراضي

الصالحة للزراعة الديمية حوالي (٢٢.١ مليون دونم) والتي تقع غالباً في القسم الشمالي والشمالي الشرقي من العراق (استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، ٢٠٠٧، ٤٥). ويستغل عراقنا سنوياً من الاراضي الزراعية نسبة ٤٧% من المساحات الزراعية الاجمالية لكن تعد هذه النسبة قليلة وغير كافية لإحتياجات السكان من مختلف المحاصيل وأهمها الحبوب؛ اذ تعاني اراضي المَزارع العراقية من مشاكل في كميات الري وملوحة التربة المتركزة في اراضي الوسط والجنوب ما يسبب في إحداث العجز الغذائي واستمراره (محمد وفرج، ٢٠١٧، ٥٦). لان ما يقارب ٦٠% من المساحة الكلية للعراق تعد اراضي (بور) غير انتاجية وفقط ٩% منها يمكن استصلاحها واستخدامها في اغراض اقتصادية كالتوسع الافقي (وهو التوسع بالاقتصاد على المستوى الجغرافي اي نحو زيادة اعداد المستهلكات وهذا النوع من التوسع يساعد على انتشار المنتج) (معتوق، ٢٠١٥، ٢٣٨). ومن ذلك يتبين لنا انخفاض في نسب المساحات المستغلة فعلياً للزراعة من اجمالي المساحة الكلية للعراق. وبهدف عرض مستوى الاكتفاء لابد لنا من بيان متوسط مستوى الانتاج النباتي بعد عام ٢٠٠٦ ومقارنته بكميات الطلب السكانية. وفيما يلي نماذج متفرقة لبعض المحاصيل (الاستراتيجية) الزراعية والصناعية الاساسية التي تُزرع العراق :-

أ- **التمور** : تتبوأ التمور مكانة متميزة في العراق كونها من المحاصيل المتفردة التي تشغل مساحات واسعة من ارضه فضلاً عن تنوع منتجاتها التي تدخل في صناعة الدبس والخل والكحول والعلف وغيرها، اضافةً الى انها تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة كفلاحين ومزارعين (عودة، ٢٠١١، ٣٧٠) والتي تساهم في صادرات البلد وتعدد الاستهلاك المباشر للسكان ولذلك اهمية كبرى في دعم الاقتصاد العراقي. حيث بلغت كمية الانتاج من التمور على مختلف اصنافه عام ٢٠٠٨ حوالي (٤٧٦.٣٢٠ طن) اذ يساوي متوسط انتاجية النخلة الواحدة ما يعادل (٣١.٦ كيلوغرام) (وزارة التخطيط، ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٢) ويأتي النمو في انتاج التمور العراقية على الرغم من انتشار الامراض والأوبة واهمال الدعم الحكومي للفلاحين وبرامج مكافحة الآفات الزراعية الا ان تقارير وزارة التخطيط تشير الى ازدياد في معدلات انتاج التمور للنخلة الواحدة (جواد، ٢٠٢١). وسجل العراق انتاج (٧٣٥.٥ طن) بمتوسط انتاج (٦٨.٢ كيلوغرام) للنخلة الواحدة خلال سنة ٢٠٢٠ اي بزيادة ١٥% عن العام الذي يسبقه الذي قدر بحوالي (٦٣٩.٣ طن) (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، ٣) والذي كان يبلغ عدد اشجار النخيل فيه عام ٢٠١٩ (١٧.٣مليون) منها (١١.٢ مليون) نخلة منتجة والبقية لم يصل الى مرحلة الانتاج بواقع زيادة (١.٩ مليون) نخلة عما كان عليه عام ٢٠١٨ (وزارة التخطيط، ٢٠١٩، ٥-٦).

ب- **الحبوب (قمح، شعير، ذرة صفراء، شلب)** : تمثل هذه الحبوب الركيزة الاساسية لحاجات السكان الرئيسية ومشاريع الثروة الحيوانية لكن يكاد يكون الانتاج العراقي لها مقتصراً على المحلي فقط (علي، ٢٠٠٩، ١٥٢). قدرت المساحة المزروعة بالحبوب في كل محافظات العراق نحو (٥.٤٤٣ الف دونم)

عام ٢٠١٧ وانخفضت عام ٢٠١٨ لتصل الى (٣.٧٦٩ الف دونم) (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، ٤). وتمثل الحنطة ما يقارب نصف الاراضي المزروعة في العراق فتبلغ مساحة زراعة القمح بنسبة ٣١.٤% والشعير نسبة ١٥.٧% (بعدّهِ مصدر غذاء رئيسي لقطاع الثروة الحيوانية وكونه منتج مقاوم للملوحة)، ففي عام ٢٠١٥ تم حصاد ما يقارب (٣.٢ مليون طن) من القمح الابيض اي بزيادة ٨.٤% عن السنوات السابقة بعد عام ٢٠٠٣ وهذا مؤشر جيد من ناحية الناتج المحلي للغذاء وهذا يعود الى الظروف المناخية المناسبة (المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ٢٠١٨، ٢٦). ووصل عام ٢٠١٩ انتاج الحنطة والشعير لكافة محافظات العراق عدا الاقليم الى (٤.٣٤٣.٤٧٣) ؛ (١.٥١٨.٤٧١) على التوالي (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، ٣). اما محصول الذرة الصفراء فقد قدر اجمالي المزروع منها في العروتين الربيعية والخريفية (٥١٥.١٦٠ دونم) عدا الاراضي المتضررة غير المحصودة التي تقدر بـ (١.٤١٤ دونم) (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، ٤). اما الشلب من المحاصيل الهامة لتغذية السكان ويتميز العراق بزراعة اجود الانواع (أرز العنبر) وله اسعار دولية مميزة (علي، ٢٠٠٩، ١٥٣) الا ان المَلاحظ في زراعة الرز بدأت بالتراجع حيث انخفضت المساحات المخصصة لزراعتهِ بواقع ٤٠% عما كان عليه في السنوات السابقة اذ كانت تقدر مساحة الاراضي المزروعة عام ٢٠١٣ الى (٢٠٠ دونم) وتراجعت الى (١٢٧ دونم) عام ٢٠١٤ بفعل ما مر به العراق من ازمات ارهابية واقليمية بحكم تقليل الحصص المائية في نهري دجلة والفرات من قبل الدول المجاورة بالسيطرة على مياهه كإنشاء سدود وخزانات تحد من مياه المنابع وضعف الخدمات المقَدمة للفلاح وارتفاع تكاليف الانتاج وقلة ارباحه التي تراوحت بين الـ (٥٥٠-٦٠٠ دولار) للطن الواحد فقط ما عمل على حرمان العراق من هذا المورد الاقتصادي الذي باتت زراعته محدودة بواقع (١١٠ طن) سنوياً فقط وهذا رقم لا يشجع على الاكتفاء الذاتي ولا تكفي حاجة المواطن العراقي اليومية وقد وصلت المساحة المزروعة من الرز عام ٢٠١٦ فقط (٩٠ الف دونم) (جبار، ٢٠١٦) اما في عام ٢٠٢٠ قدر انتاج محصول الشلب (٤٦٤.٢ الف طن) وهذا ايضاً يُعد انخفاض عن عام ٢٠١٩ بنسبة ١٩.٢% اذ كانت انتاجيته في هذا العام تصل الى (٥٧٤.٧ الف طن) ويعود السبب الى تقلص المساحات المزروعة بهذا المحصول بنسبة ٢٠.٤% (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، ٤) وهذا ما يشير الى اندثار هذه الزراعة والاتجاه نحو زراعات ربحية اكثر؛ لذلك اعتمدت السياسة التجارية في العراق ابرزها (شركة تجارة الحبوب) التابعة لوزارة التجارة على استيراد الرز من بلدان العالم بدلاً من ان يصدره على نحو (٤٤ الف طن) في السنة الحالية (وكالة الانباء العراقية، ٢٠٢١).

ثانياً – الموارد البيئية : تُعَد الظروف المناخية من أهم الموارد البيئية لكل دولة؛ اذ يقع العراق في غرب قارة آسيا ويتكون مناخه من (أمطار ورياح ورطوبة وطاقة شمسية وتطرف في درجات حرارة) جميعها تُعتبر من العوامل المؤثر بصورة مباشرة في كميات الانتاج الزراعي وتتفاوت من مواسم لأُخرى؛ ما يؤدي لعدم

الثبات بين المدخلات والمخرجات او بعبارة ثانية عدم التوازن بين ما يتم زرعه من البذور ومحصلة الناتج النهائي، ومن ثم يعمل على تذبذب كم الناتج الزراعي لكل موسم (حسين، ٢٠١٦، ٢٧)، فإن اعتدال مناخ العراق المتسم بشبه المداري وامطاره التي تشبه في نظامها مناخ البحر المتوسط اذ تتساقط في معظم فصل الشتاء لاسيما الثلوج في الشمال واحياناً امطار في فصل الخريف والارتفاع الحاد بدرجات الحرارة في الصيف، وعليه يأخذ المناخ دوره المؤثر على العملية الزراعية وكفاءتها ومدى تذبذب انتاجيتها (دهش، ٢٠٠٣، ٦)، ونتيجةً لهذا الاختلاف في الجو انقسمت الزراعة في العراق الى نوعين هما الزراعة الديمية التي تعتمد على الامطار بشكل اساسي لاسيما في المنطقة الشمالية التي تضم خمس محافظات، والزراعة المروية في المنطقتين الوسطى التي تضم ثمان محافظات والجنوبية خمس محافظات (عودة، ٢٠١١، ٣٦٨) فهذا التغيّر المناخي يلعب دور في تشّكيل تنوع للمحاصيل الزراعية من منطقة لأُخرى (دهش، ٢٠١٠، ٧٨) حيث تتميز الاقسام الجنوبية بزراعة النخيل وكثرة انتاجها للتمور فضلاً عن زراعة الحبوب من قمح وشعير والأرز الذي يحتاج لمناطق حارة نوعاً ما وإروائية بكثرة اما في المناطق الرسوبية والوسطى ميزتها زراعة أغلب مختلف المحاصيل الزراعية من فاكهة وحمضيات وما يخص القسم الشمالي والغربي منه حيث يُزرع فيه بعض الحبوب والخضروات واشجار المكسرات (ابراهيم، ٢٠١٦، ٢٠٩).

ثالثاً – الموارد البشرية : يعد العامل الديموغرافي من اهم العناصر المهمة في التأثير على القطاع الزراعي كونه يتمثل في جانبين الاول جانب الطلب او الاستهلاك ومن ناحية ثانية مصدر للعرض ومساهمته في العملية الانتاجية والتنمية الاقتصادية المستدامة (منظمة التنمية الزراعية العربية، ٢٠١٧، ٣١٢)، كون العلاقة بين معدل نمو السكان والغذاء احد ابرز المؤثرات على كميات الغذاء اذ ان كل زيادة في عدد السكان تنعكس بصورة مباشرة على توفير الاحتياجات الغذائية المقابلة لها سواء عن طريق الانتاج المحلي او الاستيرادات. ويعد العراق من الدول التي تمتلك قوة بشرية اذ يتسم بإرتفاع معدلات الخصوبة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ ٣.٢% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣، ٢) فقد بلغ عدد سكان العراق بعد عام ٢٠٠٣ (٢٦.٣٤٠ مليون نسمة) وفي عام ٢٠٠٩ بلغ (٣١.٥٠٨ مليون نسمة) وبعد سنوات ارتفع المعدل ليصل الى (٣٥.٠٩٥ مليون نسمة) عام ٢٠١٣، بمعدل نمو سنوي حدود الـ ٢.٩% (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ٣) كما ازداد النمو السكاني عام ٢٠١٦ الى ٤% ووصل الى (٣٦.١٦٩.١٢٣) وهكذا عدد سكان العراق يتزايد كل سنة بحوالي مليون شخص سنوياً (حسن، ٢٠١٩، ٣٨١). لذلك يوشك العراق في المستقبل من اقترابه لحقبة تسمى بالهبّة الديموغرافية(عبود، ٢٠١٦، ١٠١) (وهي المرحلة التي يبلغ فيها مجتمعٍ ما الى الذروة في حجم العمر والسكان النشطين من (١٥–٦٥) عاماً مقابل ادنى نسبة للسكان المعالين اي من الاطفال والمسنين (لجنة الايسكوا، ٢٠٠٩، ٧). حيث يرجع سببها لعدم وضع خطط لأعداد النسل وتنظيم الاسرة الى جانب بعض التحفظات لعوامل دينية (عبود، ٢٠١٦، ١٦٠). يبلغ مجموع

سكان الحضر نحو ٦٩% من اجمالي السكان كما يشكل سكان الريف ٣١% من مجموع السكان الكامل (اي ما يعادل ثلث سكان العراق) كما تبلغ القوى العاملة بالزراعة حوالي ٨.٤% من مجموع العمالة الكلية في عام٢٠٠٦ (وزارة التخطيط، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٥-١٠) الا انها ارتفعت بعد سنة حتى وصلت ١٣.٦% عام ٢٠٠٧ وبقيت هذه النسبة ثابتة حتى عام ٢٠١٣ (وزارة التخطيط، ٢٠١٨-٢٠١٩، ٣٤)، ويعود السبب الى انخفاض العاملين في قطاع الفِلاحة الى ما يقارب اكثر من ٥٠% منهم من الطبقات الفقيرة ولا يمتلكون كفاءة عالية في استخدام التكنولوجيا والآلات الحديثة كذلك قلة الامطار في معظم الاراضي الصالحة للزراعة وانعدام الترشيد من قبل الجهات المعنية لاستخدام المياه وشبه انعدام لمستوى الابتكارات التقنية؛ هذا ما ادى الى تراجع في مزاولة مهنة الزراعة وهجرة غالبية سكان الريف الى المدينة وعمل معظمهم في قطاعات مغايرة صناعية او خدمية (حسين، ٢٠١٦، ٣٧-٣٨). ويبلغ اعداد الفعالين والقادرين على العمل حوالي (٨ مليون) من بينهم نساء فعند مقارنة حجم القوى العاملة الزراعية مع حجم القوى العاملة في القطاعات الاخرى يتبين لنا ان العراق يمتلك قوة عاملة كبيرة في الزراعة الا انها تعاني نقص في المعرفة والتقنيات(ابراهيم، ٢٠١٦، ٢٠٨) ما يؤثر سلباً على مستوى الانتاجية الزراعية. اما بالنسبة لقدرة الدولة في تغطية الاحتياجات فقد بلغت صافي مختلف استيرادات العراق لمتوسط المدة بين (٢٠٠٥-٢٠٠٩) حوالي (١.٥١٤.١٢ دولار) (كاظم والطائي والشكري، ٢٠١٣، ١٩) اما في عام ٢٠١٢ وصلت بحدود (١.١٧٤.٣١ دولار) (عبود، ٢٠١٦، ١٦٠). وبتحليل هذه النسب او الارقام يمكن ملاحظة انخفاض في مستوى الاشباع للمستهلك ويعود ذلك الى ان ارتفاع الطلب للفرد العراقي الواحد اكثر من مرونة الانتاج الداخلي للمجموعات الغذائية الرئيسية. واستمرار حال الارتفاع في السكان بنسبة ٢.٧% سنوياً ليصل في العام الحالي الى (٤١.١٩٠.٦٥٨) وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط العراقية وقد يصل في عام ٢٠٢٣ الى (٤٣.٩٧٣.٢٩٨) وبواقع ٢٢.٥% فقير (المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ٢٠١٨، ٢٧) الامر الذي يتطلب الزيادة في الامكانات وواقع انتاج الغذاء المحلي من اجل اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين.

رابعاً – الثروة الحيوانية :. للثروة الحيوانية شأن كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني بعدّها المكمل الحيوي للإنتاج النباتي (احمد، ١٩٩٩، ١٥٣) لان الدور المهم الذي يؤديه قطاع الثروة الحيوانية في الوطن العربي (بعدهِ احد ابرز مقومات الأمن الغذائي) يكمن بمساهمته في توفير المواد الغذائية اللازمة بكميات متزايدة للمستهلكين (حسين، ٢٠٠٥، ٧٧) فتتميز تربية المواشي في الدول العربية ومنها العراق بالتفاوت والتنوع لأن عوائدها الاقتصادية معتمدة على إدارتها التي تتراوح بين الرعي البدوي وشبه البدوي والرعي المتنقل ودرجة تطور مستوى التقنيات المستخدمة والتأثيرات البيئية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠، ٩). وتشكّل مصدراً رئيسياً من مصادر الثروة الزراعية الى جانب مصدراً للصناعات الغذائية الوطنية، فالعراق يمتلك

ثروة حيوانية كبيرة مع قاعدة واسعة لتربيتها وتطويرها وتشمل ثلاثة اقسام اساسية الاولى هي الحيوانات الانتاجية المتمثلة بـ (الابقار، الجاموس، الماعز، الاغنام، الابل)، كما تضم ايضاً حيوانات العمل كـ (الخيول، الحمير، البغال)، كذلك تتضمن هذه الثروة الحيوانات الداجنة مثل (الدجاج، الوز، البط) وبعض الحيوانات البرية كالغزلان، فضلاً عن الثروة السمكية (دهش، ٢٠٠٣، ١٢). وفيما يأتي وصفاً لأقسام الثروة الحيوانية الرئيسية ونشاطها :-

١- **اللحوم الحمراء** : كان العراق بمنتصف التسعينيات في القرن الماضي يمتلك اعداد هائلة من الثروة الحيوانية تصل ما يفوق الـ ٦٠% لكن بعد أحداث عام ٢٠٠٣ ونتيجةً لما تعرض له البلد من حروب وظروف قاهرة انخفضت النسبة لتصل الى ٣١% اي بمعدل (١٧ مليون رأس) حسب آخر احصائيات لإجراءات جهاز المسح الحيواني عام ٢٠٠٩ (وزارة التخطيط، ٢٠١١، ١). حيث تحتل محافظة واسط المرتبة الاولى على مستوى العراق بعدد الابقار ليصل المجموع الى (٢٦٥.٨٣٨) اي بنسبة ١٠.٤%، في حين تحتل محافظة البصرة المرتبة الاولى بعدد الجاموس بمجموع يقدر (٥٧.٧٠٤) اي بنسبة ٢٠.٢% على مستوى العراق. وتحتل محافظة الانبار المرتبة الاولى بعدد الاغنام ليصل المجموع بمقدار (٨٠٩.٤٧٩) اي بنسبة ١٠.٥% من المجموع الكلي، وفي المرتبة الاولى بأعداد الماعز تحتل محافظة السليمانية على مستوى العراق بمجموع يقدر (٢٢٥.٤٠٩) بنسبة ١٥.٣%، وأخيراً تشكّل محافظة نينوى المرتبة الاولى بعدد الجمال ليصل المجموع بمقدار (١٢.٢٢٤) اي بحوالي نسبة ٢١% من المجموع الكلي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٨-٢٠١٠، ١٢).

٢- **الدواجن** : ان صناعة الدواجن في العراق تأثرت بشكل كبير بعد الحصار الاقتصادي وكذلك بعد عام ٢٠٠٣ اذ سجلت تدهوراً واضحاً بفعل العمليات الحربية وتعرض البنى التحتية للتخريب فضلاً عن فتح باب الاستيرادات لسد الحاجة الفعلية للمواطنين بسبب ارتفاع اسعار الانتاج المحلي مما ادى الى فشل سياسات الطلب المحلي وهذا ما انعكس سلباً على توافر بيض المائدة بالرغم من المشاريع الانمائية الحديثة لتطوير نشاط قطاع الدواجن (الرماحي، ٢٠١٤، ١٥٨)، لكن بعد تحسن الوضع الأمني في الاعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بدأت مشاريع صناعة الدواجن تشهد تحسناً طفيفاً في نشاطها من خلال قيام وزارة الزراعة بتوزيع كميات من الذرة الصفراء الى المربين بأسعار مدعومة ومشاركة (صندوق الاقراض الزراعي) بالموافقة على تسليف بعض اصحاب المشاريع لغرض تأهيل مشاريعهم وتشغيلها (وزارة الزراعة، ٢٠١٠)، كذلك عملت وزارة الزراعة عام ٢٠١٩ على تأهيل مشاريع الدواجن وحمايتها من الانهيار وقامت أكثر من (٦ آلاف) مشروع لتفقيس البيض وإنتاج أفراخ الدجاج إضافة إلى معامل الأعلاف (وزارة الزراعة، ٢٠٢١)، واليوم هناك اعداد كبيرة من المشاريع المنتجة فعلاً التي ساهمت بتشغيل آلاف العاطلين وامتصاص البطالة كذلك توفير الاكتفاء بالحاجة المحلية، وتقدر حوالي (٢.٤٠٣) منها (٢.١٧١) مشروع

لتسمين افراخ و(١٧٣) مشروع لتربية الدواجن و(٦٨) مشروع للتفقيس و (٧١) مشروع تحت التشييد الى جانب (٢.٣٥٤) مشروع متوقف عن العمل (وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، ٢). وتبرز لنا نسب الاكتفاء الذاتي بإنتاج الدواجن في المحافظات من الاعلى للأدنى ففي المرتبة الاولى تتصدر المنطقة الوسطى لان السطح السهل يعد احد المقومات الطبيعية الضرورة التي تتطلبها هذه التربية اضافة لنوعية التربة الملائمة لزراعة المحاصيل واقامة مباني الحقول وسهولة تنظيفها فضلاً عن انبساط طرق النقل (سلمان، ٢٠١٨، ٢٩) وتأتي بعدها المنطقة الشمالية في المرتبة الثانية لكل من الدجاج اللاحم والبياض ويعود السبب الى قلة عدد المشاريع واهتمامهم بزراعة الحبوب اكثر من تربية الدواجن وفيما يخص المرتبة الاخيرة هي المنطقة الجنوبية ذلك لعدم تركز المشروعات الانتاجية لهذه المنطقة مقارنةً مع المناطق الاخرى في البلد بسبب الظروف المناخية غير الملائمة (علي، ٢٠٠٤، ٢٤٩).

٣- **الاسماك** : تعد الثروة السمكية من الموارد الحيوانية الاستراتيجية للعراق نظراً لأهميتها الاقتصادية والغذائية. يتصف واقع الانتاج للثروة السمكية بعد عام ٢٠٠٣ بالارتفاع عما كان عليه في النظام السابق بفعل المبادرات الزراعية التي اطلقتها الحكومة كالبحيرات الاصطناعية والاقفاص العائمة وان كان بطئ ومتذبذب بعض الشيء بسبب ضعف التمويل (وزارة الزراعة، ٢٠٠٨). ويمتلك العراق انواع مختلفة من الاسماك ومميزة في الحجم ابرزها نوع الكارب والشبوط في مواقع عديدة للصيد من الخليج العربي الى جانب موارد ومسطحات مائية هائلة مقارنةً بالدول العربية (جابر ويونس والموسوي، ٢٠٠٩، ٥٧) بمساحة تقدر نحو (٤.٠٧٢ مليون دونم) في الظروف الاعتيادية ومزارع للأسماك تبلغ مساحتها الكلية (٤.٦٨٥ دونم) والتي بلغت اعدادها عام ٢٠١٥ (١.٠٦٨) مزرعة سمكية ومفاقس موزعة على مختلف المحافظات منها (٤٨٠) مزرعة في محافظة بغداد حيث تعمل منها (٢٠٢) مزرعة والبقية متوقفة عن العمل، وتتصدر محافظة بابل في نشاط تربية الاسماك فهي تشغل نسبة ٣٨% من المزارع وبواقع ٤٤.٩% من الانتاج الاجمالي (صبر، ٢٠١٧، ٣٦٠). اذ بلغ مقدار الانتاج في العام ٢٠٠٦ (٤٦.٣٤١ طن) لكنه ما لبث ان انخفض بعد سنة وبات الانتاج حوالي (٤٠.٨٣٦ طن)؛ في حين ارتفع بعد ذلك انتاج الثروة السمكية عام ٢٠٠٨ ووصل حجم الانتاج السمكي نحو (٥٠.٢٦٠ طن) ليصل عام ٢٠٠٩ الى (٥٤.٩٩٠ طن) (خلف وعلي، ٢٠١٠، ٩٥-٩٦).

وتقوم الحكومة العراقية بإنشاء بمشاريع تهدف الى تقديم الخدمات للأفراد بواسطة تنمية قطاع الثروة السمكية. ابرزها مشروع اكثار الاسماك بطريقة النظام الصيني او ما يطلق عليه النظام المغلق(وهو اضافة المياه للأحواض السمكية فقط التي تفقد عندما يتم تنظيفها او خلال عملية التبخر وبذلك يتم المحافظة على المياه طوال السنة دون الاسراف بها) في الصويرة ومشروع تربية الاسماك باستخدام

الاقفاص في (سدة الهندية وسدة الكوت) ومشروع تكثير الاسماك في المحافظات التالية (نينوى، البصرة، ميسان، ذي قار) (حسين، ٢٠١٦).

المبحث الثاني : تحديات الأمن الزراعي العراقي

يواجه كل قطاع في البلد جملة من التحديات تعطل بدورها عملية التنمية لاسيما الزراعية منها وفيما يتعلق بإنتاج الغذاء فهذه الصعوبات تفرض نفسها من خلال القصور في البُنى التنظيمية الاساسية للحكومة الشاملة لجميع الهياكل المؤسسية والادارية الكفوءة ، بما يعيق تسيير النهوض بالسياسات الاقتصادية التي يتطلبها القطاع الزراعي العراقي.

اولاً – التحديات البيئية (التصحر– التغيرات المناخية– الرعي الجائر– ملوحة التربة) : مازال العراق يواجه مشكلة بيئية كبيرة والتي بدورها تعرّض امنه الغذائي للخطر حيث تتظافر عدة عوامل بشرية كالرعي الجائر وطبيعية متمثلة بالمناخ المتصّحر وملوحة التربة في صنعها ابرزها فقدان الاراضي المنتجة والعواصف الرملية (نعمة، ٢٠١٢) وتلوث البيئة الناجم عن الانشطة التجارية والانسان وانتشار مكبات النفايات الناقلة للأمراض والحشرات وحرقها للتخلص منه لكن هذا له تأثير سلبي ومباشر على النبات والتربة والجو بسبب انبعاث الغازات السامة منها (شهاب وعبد، ٢٠٠٨، ٢٣٧) . ما لها من انعكاس سلبي على اقتصاد العراق.

أن مشكلة التصحر بدأت تتفاقم منذ سبعينيات القرن العشرين (الشمري، ٢٠١٠، ٢١١) فيحدث نتيجةً لارتفاع معدلات التبخر واستخدام اساليب ري غير مناسبة وسوء الاستغلال للأنظمة البيئية كعمليات ازالة الغابات والرعي المفرط او الجائر لأراضي اليابسة التي تغطي (٤٣٢.١٦٢ كم^{٢}) من العراق بالإضافة الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي من شأنها ان تلعب دور في الاضِرار بالقدرة الانتاجية للأراضي (وكالة انباء TNH، ٢٠٠٩). ووفقاً لإحصائيات وزارة الزراعة العراقية تؤثر الملوحة على ٤٠% من الاراضي الزراعية، حيث وصلت نسبة التصحر الى ٦٩% من مجمل المناطق الزراعية في العراق وترتفع شدتهُ في اراضي الوسط والجنوب بسبب الحرارة المرتفعة لهذه المناطق فكل عام يزداد وقع الجفاف والتغيرات المناخية في فصل الصيف على المزارعين ومربي المواشي حيث بات الوضع شبه مأساوي بسبب ملوحة التربة التي حولت الآلف الهكتارات الزراعية الى اراضي بور وتحويلها الى احياء سكنية (وكالة فرانس بريس، ٢٠٢١) ومن شأن هذه الظاهرة ان تخل بالتوازن الاقتصادي العراقي. فمن خلال تحليل الآثار والتداعيات السلبية لمشكلة التصحر يتبين لنا مدى الاضرار التي يمكن ان تصيب الاراضي الزراعية نتيجة الاستغلال غير الرشيد حيث جهل السكان والمزارعون في الحصول على المزيد من الانتاج دون استخدام التقنيات والآليات الحديثة (لفتة، ٢٠١٥، ٨٢) اضافةً لسوء الإدارات الحكومية والمهمِلة للوحدة الاقتصادية بسبب احتكار الدولة لإدارة المياه ونظام الري السيحي وقلة شبكات الري المبطنة ادى الى سوء

الاستغلال والهدر في ظل عدم الادارة المتكاملة على مستوى عرض المياه والطلب عليها وهذا بدورهِ يستدعي ارتفاع تكاليف المنتج او فقدانه نهائياً (وزارة التخطيط، ٢٠١٠-٢٠١٤، ٤) فإن تأزم ظاهرة تصحر وتملح الأراضي في ظل ظروف مناخية جافة وحارة فضلًا عن الجوانب الطوبوغرافية والهيدرولوجية للتربة وكذلك فعاليات الانسان من زراعة وإجراءات الري أدت إلى تأزم المشكلة واتساع مساحة تداعياتها وإلى ظهور أنواع أخرى من التصحر وفقدان الغطاء النباتي وعرقلة تطور الزراعة لاسيما في وسط وجنوب العراق اذ تشكل نسبة الأراضي الصحراوية في منطقة الفرات الاوسط نسبة ٥٠% من مساحة العراق (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠) وبذلك تتفاقم مشكلة التصحر وتتوسع مظاهرها على المساحات الزراعية العراقية ما يشكّل تهديداً خطيراً لأمنهِ الغذائي. فعندما تتدهور الزراعة يتراجع ايراد القطاع الاقتصادي الذي يعمل على تهديد وجود السكان في مواطنهم الاصلية لإنهيار البيئة الريفية بسبب افتقارها الى المواد الاولية مما يقضي على القدرات الانتاجية الزراعية والالتجاء الى حِرف اخرى في المدن التي تضخمت واكتظت بالسكان وزاد الطلب فيها على الاغذية (محمد وفرج، ٢٠١٧، ٢٢) ما دفع الآلف من المواطنين للهجرة الى مدن أُخرى بحثاً عن المياه والذي بدوره شكّل قائمة جديدة من العاطلين عن العمل اضافة للبطالة الموجودة اساساً (صحيفة العالم البغدادية، ٢٠١٠). كما دفع التوسع الجغرافي الافقي للزراعة وزيادة المساحة المستهدفة لمشاريع البزل والري وتنفيذها ببطئ وعدم القدرة في تقليل نسب ملوحة الاراضي كل ذلك اسهم في عدم استصلاح الاراضي الصالحة للزراعة وتراجع مساحاتها ومن ثم تدهورها (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، ٥) وبحسب تقديرات وزارة الزراعة العراقية ان هناك حوالي (١٠٠ الف دونم) سنوياً تنحسر بسبب التصحر وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية وخاصةً ملوحة التربة وانخفاض الاراضي الصالحة للزراعة وتربية الحيوان (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، ٥٤) فهنالك علاقة وثيقة بين الاراضي التي تصحرت بسبب الملوحة وبين تذبذب مؤشرات كمية ونوعية الانتاج الزراعي (لفتة، ٢٠١٥، ٨٣) وفيما يخص الانواء والتقلبات المناخية التي تعاني منها البلاد فلا تساعد على نمو الغطاء النباتي الذي يقي التربة بفعل عمليات التعرية الريحية التي تعمل على ازالة الطبقة العليا من التربة وعدم تغلغل المياه فيها وبدوره يجعل ظروف الزراعة اكثر صعوبة (نافع، ٢٠١٤، ٢٧٥-٢٧٦). والعراق كوضع بقية البلدان العربية في قلب المشكلة المناخية الكبرى التي يواجهّا العالم وهي تهديدات الاحتباس الحراري ومخاطر ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام (٢٠٥٠) مسببة بدورها نقص في الامطار وانتشار ظاهرة القحط والجفاف ما يهدد الأمن الغذائي ليشمل الزراعة وموارد المياه والاستقرار الاجتماعي والصحة والتنوع الاحيائي (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠). (لذا فقد اقر مجلس الوزراء مقترحات من قبل (امانة العاصمة بغداد) بالتعاون مع وزارة الزراعة بشأن الحد من تجريف الاراضي الزراعية والبساتين، وزراعة مئات الآلاف من الشتلات داخل المدارس والجامعات والساحات العامة، لان ظاهرة التجريف

يحاسب عليها القانون العراقي وفقاً لما اكده الدكتور وكيل وزير الزراعة (مهدي الجبوري) وعلى الجهات المختصة ايقاف هذه الظاهرة التي من شأنها الحد من الامن الغذائي (طالباني، ٢٠٢٢). اذ تضمنت تلك الاقتراحات اعداد برنامج لورشة عمل كبيرة بحضور الوزارات المعنية والقيام برفع التوصيات النهائية اللازمة وتفعيل دور مسؤولي الوحدات الادارية في هذا المجال بالتنسيق مع ممثلي وزارات المالية والزراعة من اجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالأراضي الزراعية والبساتين ابرزها قانون حماية وتنمية الانتاج الزراعي رقم ٧١ لعام ١٩٧٨. حيث تأليف فريق العمل من ممثلين الدوائر العقارية للدولة في وزارة المالية والتسجيل العقاري التابع لوزارة العدل؛ والمديرية العامة للأراضي الزراعية في وزارة الزراعة وامانة العاصمة (وكالة الانباء العراقية، ٢٠١٩).

ادناه جدول رقم (١) عن احصائيات وزارة التخطيط لنسب التصحر في محافظات العراق عام ٢٠١٥ ما عدا محافظات اقليم كوردستان(خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٥٤)

مساحات الاراضي الصحراوية والمهددة بالتصحر حسب المحافظات عدا إقليم كردستان لسنة 2015

المحطة	الاراضي الصحراوية	الاراضي المهددة بالتصحر	الكثبان الرملية	الاراضي المتملحة والمتغدقة	المساحة المتاثرة بتعرية التربة والتصحر	المساحة المتضررة نتيجة الغمر بالمياه/ دونم
نينوى	0	1.385.843	0	0	0	0
كركوك	13.059	0	0	41.095	0	0
ديالى	130.000	447.859	57.415	270.994	0	0
الأنبار	53.000.000	0	0	0	0	0
بغداد	47.902	53.402	0	73.227	0	0
بابل	110.523	56.992	3.710	373.948	300	3.800
كربلاء	5.500	0	0	46.267	0	0
واسط	1.202.750	0	0	2.489.901	0	0
صلاح الدين	739.080	520.000	2.320	49.576	739.080	265.000
النجف	205.000	210.000	0	4.350	27.500	0
القادسية	122.852	39.250	18.600	670.000	5.600	81.275
المثنى	19.183.758	275.000	0	41.752	0	0
ذي قار	73.000	812.667	13.000	1.206.200	670.800	2.000
ميسان	232.800	294.364	52.000	2.115.203	642.046	2.100.000
البصرة	10.521.3	0	0	655.472	0	29.000
اجمالي	75.076.745	4.095.377	147.045	8.037.985	2.085.326	2.481.057

ثانياً – تحديات الثروة الحيوانية (الذبح الجائر– تربية الدواجن– الاسماك) : نال قطاع الثروة الحيوانية نصيبهُ من الاهمال بالأخص في مجال التخصيصات المالية وتوافر الاعلاف الكافية واللقاحات البيطرية

مما ادى الى تهديد الكثير من الحيوانات وانقراض العديد من الطيور المتوطنة في العراق. وذلك بفعل ثلاث (وزارة البيئة، ٢٠١٤، ٨٧):

أ- عوامل حكومية : بسبب السياسات المجتمعية الخاطئة.

ب- عوامل بشرية : بفعل الصيد والرعي الجائر.

ت- عوامل طبيعية : نتيجة التغييرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة وشحة الامطار.

مما ادى ذلك الى حدوث تحدي يواجه الثروة الحيوانية في العراق وتتمثل ابرزها في :-

١- تراجع نشاط المؤسسات المعنية بصحة الحيوان بعد احداث عام ٢٠٠٣ بسبب تعرض تلك الامكانيات للتدمير الذي انعكس سلباً على حجم الخدمات التي تُعطى للثروة الحيوانية بشكل عام والابقار بشكلٍ خاص (الشمري، ٢٠١٠، ٢١٥)، اذ تتعرض المواشي في العراق الى عملية استنزاف واسعة لأسباب متعددة بعضها يتعلق بالأمراض المتوطنة (دهش، ٢٠١٦، ٢٧٦)، مثل عفونة الدم النزفية وفايروس الحُمى القلاعية وداء البروسيلا البكتيري (الذي يصيب الحيوان نتيجة استنشاق وتناول الملوثات)، فقد كشفت دراسات (منظمة التنمية الزراعية في العراق) عن تعرض العراق الى خسارة تزيد عن (٥٠ مليار دينار) سنوياً بسبب اجتياح الامراض المتوطنة وندرة التمويل المالي للقاحات الطبية والتناسلية فتراجعت الثروة مؤخراً بحدود ٦٥% عما كانت عليه في عام ٢٠١٠ فضلاً عن تعرضها لعمليات الذبح العشوائي (المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي، ٢٠١٨، ٣١). وقد أثّرت حرب داعش الارهابي على المزارع والبساتين والمراعي من قصف جوي وقطع لطرق النقل وقلة الرعاية الصحية. اما لجانب الهجرة الداخلية فكانت سبباً رئيساً في تراجع الثروة الحيوانية، فالقطاع الزراعي بوجهٍ عام يقوم على الاستقرار حيث هاجر نحو أربعة ملايين عراقي مساكنهم من غرب وشمال العراق بسبب الحروب الدائرة هناك (مجلة العربي الجديد الالكترونية، ٢٠١٥). اضافة لعدم توافر الغذاء الكافي للحيوانات وتبرز لدينا مشكلة الاعلاف المنتجة محلياً التي لا تتناسب كمياتها مع التوجهات الاستثمارية مما جعل العراق يعتمد على الاستيراد من الاسواق الخارجية للحصول المستلزمات العلفية الكافية (احمد، ١٩٩٩، ١٥٣)، اذ يعاني اصحاب المشاريع من انحسار انتاج المراعي للأعلاف الطبيعية اللازمة لعدم صلاحية الارض للرعي اولاً نتيجة عوامل كثيرة منها الجفاف الذي اصاب العراق في السنوات الاخيرة المتتالية مما ادى الى تهالك الاعشاب بسبب زيادة ملوحة التربة وثانياً تراجع زراعة المحاصيل العلفية مما ادى لعزوف الكثير من المزارعين عن الاهتمام بها على الرغم من ضرورة انتاجيتها التي تعد مكملة لوجود للثروة الحيوانية (الظالمي، ٢٠١٩، ١٦). ويرجع سبب انخفاض اعداد الحيوانات الى تهريبها خارج البلد والذبح الجائر وضعف اداء الطب البيطري والهجرة من الريف الى المدينة كذلك قلة الاراضي الرعوية بسبب الجفاف وتذبذب سقوط الامطار مما يضطر الفلاح الى بيعها وذبحها (البياتي، ٢٠٠٩، ٥٨) .

٢- وبما يواجهُ الانتاج السمكي من معوقات النمو والازدهار فإن ارتفاع نسب الملوحة والتلوث نتيجة انخفاض مناسيب المياه العذبة اثر ذلك على هذه الثروة الامر الذي ادى الى انقراض نحو (١٢) نوع من الاسماك (وزارة البيئة، ٢٠١٤، ١١٢). اما بالنسبة الى البحيرات الاصطناعية والاقفاص العائمة حيث انها لا تتناسب مع الحاجة الفعلية للسكان بل تناقصت بسبب زيادة السكان مقابل شحة المياه ومدخلات الانتاج الحديثة وانخفاض في اعداد الايدي العاملة الماهرة وتدهور البنية التحتية وغلق بعضها جرّاء العميات العسكرية خاصةً الواقعة شمال محافظة بابل مما ادى لارتفاع اسعار الاسماك (الرماحي، ٢٠١٤، ١٦٢).

٣- نتيجةً للتغيرات المناخية والاحتباس الحراري فقد اثر مباشرةً على الطيور بصورة عامة والدواجن بصورة خاصة، حيث سجلت وزارة البيئة العراقية نسبة انقراض ما يقرب (٤٠) نوع لمختلف الطيور (وزارة البيئة، ٢٠٢٠، ٧). وبما يتعلق بتراجع صناعة الدواجن فعلى الرغم من البيئة العراقية الصالحة لتربية الدواجن الا ان الانتاج المحلي لم يحقق الاكتفاء ومن ثم عدم قدرة الانتاج المحلي على توفير الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة (البوتاني، ٢٠١١، ١٩٢). جاء ذلك التدهور لعدم مواكبة التغيرات الحاصلة بإنتاجها المتمثلة بالتكنولوجيا المتطورة فضلاً عن اللقاحات المقدمة لها فقد تأثرت بصورة كبيرة حيث تعرضت لإنقطاع الامدادات الحكومية او انخفاضها الى كميات ضئيلة جداً بسبب توقف هذه الصناعة بعد عام ٢٠٠٣ كون اغلب تلك الحقول تقع في مناطق غير مستقرة (علي، ٢٠٠٤، ٢٩٩). اضافة الى ذلك هنالك سبب رئيسي آخر ادى الى هبوط تلك الصناعة وجعلها غير مجدية اقتصادياً هو ارتفاع مدخلات الانتاج مما ترتب عليه اتساع في الفجوة الغذائية والاعتماد على الواردات (الوكالة الاخبارية، ٢٠١٢) بعد ان اصبحت لحوم الدواجن المستوردة تباع بأسعار زهيدة للمستهلك من اجل تلبية طلبات الافراد على اللحوم البيضاء لا يمكن للإنتاج المحلي منافسته (البوتاني، ٢٠١١، ١٢٤)، فعلى سبيل المثال: سعر الكيلو الواحد من سعر الدجاج المستورد يكلف (٢.١) دولار اي ان سعر صندوق البيض الذي يحتوي على (١٢ طبقة بيض) تكلف (٤٠ الف) دينار وربما اقل بينما سعر الكلفة للكيلو المحلي يتراوح بين (٢.٠ – ٢.٥) دولار وبذلك فإن صندوق البيض الواحد يكلّف (٤٥ الف) دينار (شفق نيوز، ٢٠٢١) مما جعل هذا الوضع يجبر المنتجين العراقيين على تحويلهم الى تُجار بسبب خساراتهم الفادحة من تربية الدواجن محلياً ؛ حيث يعمل في العراق فقط (٤٢٧) حقل من اصل (٤.٨٩٨) مشروع (ما بين تربية ومجازر) والتي تتمثل بنسبة اقل من ١٠% فقط (عبد الهجو، ٢٠١٦، ٤) وهذا يعني هدر بالثروة الحيوانية اولاً واضطرار العاملين على تركهم للعمل وقطع لقمة عيشهم ثانياً. فأن اغراق الاسواق العراقية بالمنتجات المستوردة وبأسعار رخيصة لا تسدد اسعار الكلفة بالنسبة للمنتج المحلي دليل فقدان السيطرة النوعية على الحدود وحركة البضائع كالاستيرادات العشوائية لمدخلات الدواجن (مجلة العربي الجديد

الالكترونية، ٢٠٢١) من اللقاحات التالفة والادوية الفاسدة وآليات ضبط الجودة للأعلاف المستوردة الملوثة بالسموم الفطرية او ما يطلق عليها مصطلح (الافلاتوكينات) كلها ادت الى تفاقم امراض فتاكة عديدة وتسببت بهلاكات كثيرة للحقول كأنفلونزا الطيور والتهاب الشعب الهوائية ومرض شبه طاعون الدجاج او ما يسمى (مرض النيوكاسل) علاوةً على تكاليف الايدي العاملة والحراسات والكاز لتشغيل المولدات الكهربائية (عبد الهجو، ٢٠١٦، ٤). كلها جعلت تربية الدواجن تواجه صعوبات في النمو ودمرت اقتصاديات العراق.

ثالثاً – تحديات التنمية الزراعية : يواجه القطاع الزراعي عدد من المشاكل والمعوقات التي يزداد تأثيرها مع توالي سنوات الجفاف بفعل تذبذب سقوط الامطار والتغييرات البيئية أو مخاطر مختلفة كالتدهور في انتاجية المراعي الطبيعية وانتشار ظاهرة التصحر والعواصف الغبارية وزحف الكثبان الرملية التي أثرت بصورة سلبية على قاعدة البيانات للقطاع الزراعي فأدى الى فقدان المنتج المحلي واعتماد القطاع الزراعي على مستلزمات مستوردة بشكل كبير وانخفاض في نسبة الدعم المقدم من الاسمدة والمبيدات الحشرية (النصيراوي، ٢٠١٤، ١٠٤ و ١٠٧)، وتتعرض ايضاً المزروعات المحلية للعديد من تحديات الاوبئة والامراض والادغال الوبائية المستوطنة كالإصابات بالآفات الزراعية والامراض النباتية والحشرات كذلك الحيوانات الضارة كالقوارض والطيور والذي احدث ارتفاع في تكاليف مدخلات الانتاج فضلاً عن ندرة المياه وانتشار الملوحة ما انعكس سلباً على ادارة العمليات الزراعية ووصول للمستهلك العراقي المنتج الاجنبي (مجيد، ٢٠١٠، بلا). حيث يخسر العراق سنوياً ثلث الانتاج او اكثر في الحالات الوبائية؛ وتتباين الاضرار والخسائر ما بين (١٠% – ٦٠%) حسب نوعية المحصول ومنطقة الزراعة، وقد تم اللجوء الى استخدام المبيدات الكيمياوية لكن هذه بدورها تشكل خطراً على الانسان بالدرجة الاساس وعلى البيئة ومن ثم على المحصول نفسه. فتحليل الواقع الحالي يؤكد على ضعف الامكانيات البشرية والتكنولوجيا لخدمات وقاية المزروعات وتقلص اعداد الموظفين المختصين في السنوات الاخيرة بسبب صعوبة وسائل النقل لأماكن المكافحة ادى الى تأخير عملية الانتاج والتنمية الزراعية (نافع، ٢٠١٤، ٢٠٢) حيث انعكس هذا الانخفاض على كفاءة الانتاج الزراعي للمحاصيل والمنتجات الزراعية على ظهور عجز في تغطية حاجة العراق من الغذاء وبالتالي عدم القدرة على تأمين متطلبات الامن الغذائي وعدم استغلال الاراضي الصالحة للزراعة استغلالاً كاملاً بسبب خروج مساحات كبيرة من الاراضي جراء العمليات الارهابية في محافظات : (صلاح الدين، كركوك، الانبار، نينوى، ديالى) فضلاً عن تخريب البنى التحتية واهمالها ساهم في هجرة الشباب والانخراط إلى وظائف غير زراعية لانخفاض دخولها مقابل تكاليف الانتاج الزراعي الباهظة من بذور واسمدة وادوات حراثة وغيرها قياساً بالدخول في الوظائف الاخرى لا سيما وظائف الأمن العسكرية والدفاع ومنتسبي الدوائر الخدمية (الشمري، ٢٠١٠،

٢١٦). ايضاً هنالك تلكؤ في البيئة الاستثمارية لقطاع الزراعة ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص الذي ادى قصور وعدم التكامل الزراعي والصناعي كالصناعات الزراعية التحويلية والغذائية فضلا عن انخفاض في التخصيصات والتمويل بما لا يتناسب وحجم الاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع فيظهر لنا تفتت بالملكية الزراعية نتيجةً لعوامل الارث وصغر حجم الوحدات والحيازات الزراعية التي اثرت على تحديد نوعية المحاصيل وعلى استخدام المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة (الانباري، ٢٠١٨، بلا). فتعد مشكلة استخدام التكنولوجيا من اهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها قطاع الزراعة من جرارات وحاصدات ومكائن سقي نتيجة اهمال السياسات الاقتصادية (سالم، ٢٠١٠، ٧٢). اضافةً للزحف العمراني على الاراضي الزراعية دون وجود رادع قانوني وما يقابله من قصور في السياسة الزراعية وادارة الحوكمة والسيطرة المركزية بسبب عدم وضوح آليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بإدارة العملية الزراعية والتسويقية بما يحقق تنفيذ الخطط ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات كتأخير استلام مستحقات الفلاحين لمحصول الحنطة على الرغم من تسويقهم للمحصول، فضلا عن عدم وجود تنظيم مؤسساتي ينظّم العلاقة بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص خصوصاً انفتاح العملية التسويقية وشبه الانعدام الرقابي على المنافذ الحدودية الذي أدى إلى تنامي المنافسة غير المشروعة للمنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة على حساب المحلية منها (حميد، ٢٠٢٠، ٤٥-٤٦)، وعدم وجود شركات للتأمين الزراعي حيث الافتقار إلى جمعيات تخصصية تُعنى بالخطط التنموية والأنشطة الزراعية كالمكننة والنقل التسويق وغيرها بسبب تدمير العديد من البنى التحتية في المناطق الريفية والمتمثلة بهدم النواظم وقنوات الري والبزل فضلا عن تقويض الصومعات والآلات والمعدات الزراعية وخاصة في المحافظات التي تعرضت للعمليات الارهابية ما عمل على تركز مؤشرات الفقر وانخفاض خدمات الصحة والتعليم (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ١٤٣-١٤٤).

الخاتمة :

ما تقدم في دراسة وتحليل الواقع الزراعي والتنموي وما اشارت اليه وزارات الزراعة والتخطيط العراقية يلاحظ ان التحديات التي يواجها البلد من قصور في السياسات الزراعية اضافة للظروف الامنية التي تعرض لها العراق من حروب ادت الى تغيير البيئة المناخية المحيطة وغيرها من المعوقات قد اثرت بشكل كبير في العملية التنموية وحدت من النهوض بواقع القطاع الزراعي ولابد من سياسة الحكومة العمل على اقامة خطط اصلاحية جادة والمساهمة مع دول استثمارية ومنظمات مساعدات دولية من اجل تحقيق امن غذائي يعزز من شأن المواطنين لرفع النشاط الاقتصادي العراقي والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية التي نمتلكها.

قائمة المصادر :

١- آل شيخ، حمد بن محمد. ٢٠٠٧، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر.
٢- غابات العالم، ٢٠٢٠/٨/٣، احصائية عالمية تكشف عن حصة العراق من غابات العالم، موقع شفق نيوز، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٧
https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D8%AD%D8%B5%D8%A7-%D9%8A%D8%A9-
٣- الخيكاني، وسام ناظم كاظم. ٢٠٢١، الصراع الدولي والاقليمي على الموارد الطبيعية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.
٤- عبد القادر، مؤيد. ٢٠٠٩، اهمية تحسين الغابات في العراق واثرها على العامل الاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً ، العدد ٥٦، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد.
٥- وزارة التخطيط، جمهورية العراق. المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٨-٢٠١٩، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الاول، الاحوال الطبيعية.
٦- السامرائي، سعيد عبود. ١٩٧٥، موارد العراق الاقتصادية، ط١، النجف، مطبعة القضاء.
٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٠، اطلس الغابات في الوطن العربي : الوضع الراهن للغابات واهم الانواع الشجرية في المنطقة العربية، الخرطوم، ط١، المجلد الاول.
٨- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، جمهورية العراق. تقرير المجموعة الاحصائية لعام ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات البيئة، الاحوال الطبيعية.
٩- الرماحي، عبدالله علي كاظم. ٢٠١٤، الامن الغذائي في العراق واثره في قوته الجيوبولتيكية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، قسم الجغرافية.
١٠-وزارة الزراعة، جمهورية العراق. البيانات الاحصائية السنوية للنشاط الزراعي لسنة ٢٠٢٠، مديرية دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء الزراعي.
١١-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. ايلول ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق لسنة ٢٠٢٠.
١٢-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أب ٢٠٠٧، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (٢٠٠٥-٢٠٢٥)، الفصل الثالث : القطاع الزراعي.
١٣-محمد، تغريد قاسم فرج، سكنه جهيه. أيلول ٢٠١٧، التصحر والتملح في العراق وآثاره الاقتصادية مع اشارة خاصة الى محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، العدد ٣٣، مجلة الاقتصاد الخليجي.
١٤-معتوق، صفية شاكر. ٢٠١٥، انتاج الحبوب الاستراتيجية في العراق واثرها على الامن الغذائي، المجلد١١، العدد٢١، مجلة ابحاث ميسان.
١٥-عودة، رياض محمد علي. ٢٠١١، واقع الامن الغذائي في العراق بتأثير بعض المتغيرات الجغرافية ومؤشراته المستقبلية (بحث في جغرافية الزراعة)، المجلد٩، العدد٢، مجلة جامعة كربلاء العلمية.
١٦-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. المجموعة الاحصائية السنوية٢٠١٨-٢٠١٩، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الثالث، الاحصاء الزراعي.

١٧-جواد، علي. ٢٠٢١/٣/١٧، لموقع وكالة الاناضول، بغداد، متاح على شبكة الانترنت، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-
١٨-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. كانون الاول ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير انتاج التمور لسنة ٢٠٢٠، مديرية الاحصاء الزراعي.
١٩-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. كانون الاول ٢٠١٩، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير انتاج التمور لسنة ٢٠١٩.
٢٠-علي، عبد الرزاق مجيد. ٢٠٠٩، واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد١٥، العدد٥٣، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
٢١-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء، انتاج المحاصيل والخضروات لسنة ٢٠١٨.
٢٢-المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق، تشرين الاول ٢٠١٨، برنامج الاغذية العالمي، الامانة العامة لمجلس الوزراء.
٢٣-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. شباط ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير انتاج القطن والذرة الصفراء والبطاطا لسنة ٢٠١٩.
٢٤-جبار، ايسر. ٢٠١٦/٧/١٨، وكالة رصيف ٢٢، العراق يخسر ٦٠% من مساحات زراعة الارز و(العنبر) يهرب للخليج، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١
https://raseef22.net/article/14440-iraq-loses-60-of-amber-and-rice-farms
٢٥-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. شباط ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، انتاج الشلب وزهرة الشمس لسنة ٢٠٢٠.
٢٦-وكالة الانباء العراقية، ٢٠٢١/٩/١٨، العراق يستورد الارز التايلندي، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ https://www.ina.iq/136117--.html
٢٧-حسين، ميس محمد. ٢٠١٦، تحليل بعض تحديات القطاع الزراعي وأثرها على الأمن الغذائي في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
٢٨-دهش، فاضل جواد. ٢٠٠٣، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم العلوم الاقتصادية.
٢٩-دهش، فاضل جواد. ٢٠١٠، الآثار المترتبة من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، ط١، بغداد، مطبعة العزة.
٣٠-ابراهيم، حربي ابراهيم. ٢٠١٦، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، العدد ٣٧، بغداد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم.
٣١-منظمة التنمية الزراعية العربية، ٢٠١٧، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٣٦، الخرطوم.
٣٢-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠١٣، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٣٢، الخرطوم.
٣٣-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. ٢٠٠٩، اللجنة الفنية، اعداد الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد.

٣٤-حسن، تغريد معين. ٢٠١٩، تحليل جغرافي سياسي لوضع الغذاء في العراق بعد ٢٠١٤، العدد ٢٥، السنة ١٣، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، بغداد.

٣٥-لجنة الإيسكوا، الامم المتحدة. ٢٠٠٩، دليل السكان، ط٤، المشروع العربي لصحة الاسرة، بيروت.

٣٦-عبود، خالد قحطان. ٢٠١٦، الامن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.

٣٧-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٢-٢٠١٣، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة.

٣٨-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الثاني، التعداد السكاني والمساكن.

٣٩-اموري هادي كاظم، اموري هادي والطائي، خالد ضاري والشكري، عبدالمنعم كاظم. ٢٠١٣، تحليل دوال الاستهلاك (بإستخدام نظام spss)، بغداد، دار الذاكرة للنشر.

٤٠-احمد، عبد الغفور ابراهيم، ١٩٩٩، منشورات بيت الحكمة، بغداد، مطبعة اليرموك.

٤١-حسين، سمية كامل. ٢٠٠٥، الارهاب الصهيوني والامن الغذائي العربي، رسالة دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية.

٤٢-صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية. ٢٠٢٠، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

٤٣-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. ٢٠١١، الجهاز المركزي للإحصاء، الاطلس الاحصائي الزراعي ج١ : خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الاخضر – اعداد الثروة الحيوانية).

٤٤-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق (٢٠٠٨-٢٠١٠)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي.

٤٥-وزارة الزراعة، جمهورية العراق. ٢٠١٠، الشركة العامة لإنتاج الثروة الحيوانية، ورقة عمل وزارة الزراعة للنهوض بواقع صناعة الدواجن.

٤٦-وزارة الزراعة لوكالة IQ-NEWS ، ٧-٨-٢٠٢١، قطاع الدواجن لن ينهار، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣ https://www.iqiraq.news/economy/25306--iq-.html

٤٧-وزارة التخطيط، جمهورية العراق. كانون الثاني ٢٠٢١، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير الدواجن لسنة ٢٠٢٠.

٤٨-سلمان، ميثم حسن. ٢٠١٨، حقول الدواجن في قضاء عفك (دراسة من حيث التوزيع والتأثير)، بحث مقدم الى كلية الآداب، قسم الجغرافية، جامعة القادسية.

٤٩-علي، عدنان عطية محمد. ٢٠٠٤، انتاج الدواجن وتباينها في العراق ودورها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراه، بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية البشرية، جامعة بغداد.

٥٠-وزارة الزراعة، جمهورية العراق، ٢٠٠٨، دائرة الثروة الحيوانية، بغداد، الشركة العامة للأسماك.

٥١-جابر، عامر عبدالله ويونس، كاظم حسن والموسوي، محمد هاتو. ٢٠٠٩، واقع الاستزراع السمكي في محافظة ميسان، المجلد٥، العدد٢، المجلة العراقية للاستزراع المائي.

٥٢-صبر، رباب جبار. ٢٠١٧، التوزيع الجغرافي لإنتاج الاسماك ومشاكله في محافظة بغداد، العدد٢، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

٥٣-بلاسم جميل خلف، بلاسم جميل وعلي، سلام نعمة محمد. ٢٠١٠، الثروة السمكية في العراق : الواقع والافاق المستقبلية، بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٦، العدد٥٩، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥٤-حسين، باسم جمعة. ٢٠١٦/٤/٣٠، واقع ومستقبل استغلال الثروة السمكية في العراق، مركز الخلد للدراسات والبحوث، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧
https://alkhuld.org/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-

٥٥-نعمة، هاشم. ٢٠١٢/١١/١٨، مشكلة التصحر وابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وكالة انباء براثا، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٥
http://burathanews.com/arabic/studies/175792

٥٦-شهاب، فاضل احمد وعبد، فريد مجيد. ٢٠٠٨، تلوث التربة، عمّان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٥٧-الشمري، رضا عبد الجبار. آذار ٢٠١٠، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، العدد٢، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل.

٥٨-وكالة انباء TNH، ٢٠٠٩/٤/٢٨، هل الزراعة في خطر؟ ، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٧ https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1305 /

٥٩-وكالة فرانس برس، ٢٠٢١/٧/٨، كارثة بيئية.. تصحر ٧٠ بالمئة من الاراضي الزراعية بالعراق، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣
https://www.alhurra.com/iraq/2021/07/08/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%

٦٠-لفتة، فاطمة مصحب. ٢٠١٥، مشكلة التصحر وتداعياتها على القطاع الزراعي في العراق رؤية استراتيجية، اطروحة دكتوراه، بغداد، كلية الادارة واقتصاد، جامعة بغداد.

٦١-جمهورية العراق، وزارة التخطيط واللجنة الفنية (خطة التنمية الوطنية في القطاع الزراعي ٢٠١٠-٢٠١٤).

٦٢-وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٦٣-صحيفة العالم البغدادية، ٢٠١٠/٩/٢٨، العدد ٢٠٢، ندوة عن التصحر عقدت في جامعة الموصل.

٦٤-وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧).

٦٥-نافع، فيصل عبد الفتاح. ٢٠١٤، التصحر وتأثيره في مستقبل الامن الغذائي في العراق، العدد ٤٨، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.

٦٦-طالباني، محمد. ٢٠٢٢/٦/١٨، معالجة ظاهرة تجريف الاراضي الزراعية تحتاج الى تشريع جديد، وكالة الانباء العراقية، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٧ https://www.ina.iq/158812--.html

٦٧-وكالة الانباء العراقية، ٢٠١٩/٤/٢٢، اجراءات مجلس الوزراء لمعالجة ظاهرة تجريف الاراضي الزراعية، متاح على الموقع الالكتروني ، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢ /٨/٢٧ https://www.ina.iq/85628--.html

٦٨-وزارة البيئة، جمهورية العراق، ٢٠١٤، تقرير توقعات حالات البيئة في العراق.

٦٩-دهش، فاضل جواد. ٢٠١٦، الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي، العدد٣٣، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.

٧٠-مجلة العربي الجديد الالكترونية، ٢٠١٥/١٠/١٠، الثروة الحيوانية بالعراق في أدنى مستوياتها خلال قرن، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/٤
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8
٧١-الظالمي، رشيد باني شنان. ٢٠١٩، الامن الغذائي العراقي المشكلات والحلول، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، بحوث مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة، جامعة المثنى.
٧٢-البياتي، قيس مهدي حسن رزج. ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٧٣-وزارة البيئة، جمهورية العراق، نيسان ٢٠٢٠، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البايولوجي والخطة التنفيذية في العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠).
٧٤-البوتاني، طلعت محمد طاهر. ٢٠١١، الامن الغذائي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، بغداد، كلية التربية، جامعة بغداد.
٧٥-الوكالة الاخبارية، ٢٠١٢/١٠/٣، شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية تعلن عن انتاج ٩ انواع من اللقاحات، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٠
https://www.ikhnews.com/index.php?page=article&id=58512
٧٦-شفق نيوز، ٢٠٢١/٧/٢٠، الدجاج والبيض العراقي يطرقان ابواب البورصة العالمية، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢
https://shafaq.com/ar/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
٧٧-عبد الهجو، نادية نايف. ٢٠١٦، اصلاح قطاع الثروة الحيوانية .. المشاكل والحلول، ورقة عمل مقدمة الى مركز حوكمة للسياسات العامة.
٧٨-مجلة العربي الجديد الالكترونية، ٢٠٢١/٧/١١، الإغراق وغياب الدعم الحكومي يضربان قطاع الدواجن العراقي، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٣
https://www.alaraby.co.uk/economy/%22%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8
٧٩-النصيراوي، علياء رزاق عبد. ٢٠١٤، ظاهرة التصحر وانعكاساتها الاقتصادية على الامن الغذائي، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٨٠-مجيد، عمر حميد. ٢٠١٠، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٨١-نافع، فيصل عبد الفتاح. ٢٠١٤، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي، العدد ٤٦، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
٨٢-الانباري، مهدي عبد الامير. ٢٠١٨، واقع القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية في العراق، اطروحة دكتوراه، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٨٣-سالم، احمد جبر. ٢٠١٠، واقع التنمية الزراعية المستدامة في العراق ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٨٤-حميد، دعاء جاسم. ٢٠٢٠، قياس الفجوة الغذائية للحبوب وامكانية تحقيق الامن الغذائي في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

المصادر باللغة الانكليزية

1.nvironmental Resources, Riyadh, Obeikan Publishing Library .https://shafaq.com/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D9%80%D8%A7%D8%AF/%D8%AD%D8%B5%D8% A7-%D9%8A%D8%A9 -
2.Al-Khikani, Wissam Nazim Kazem. 2021, International and Regional Conflict over Natural Resources in Iraq, PhD thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Department of International Relations and Foreign Policy.
3 Abdel Qader, supporter. 2009, The importance of improving forests in Iraq and its impact on the economic and social factor in the future, Issue 56, Journal of Economics and Administrative Sciences, University of Baghdad.
4. Ministry of Planning, Republic of Iraq. Statistical collection for the year 2018-2019, Central Bureau of Statistics, Part One, Natural Conditions.
5. Al-Samarrai, Saeed Abboud. 1975, Iraq's Economic Resources, 1st edition, Najaf, Al-Qada Press.
6.Arab Organization for Agricultural Development, 2010, Atlas of Forests in the Arab World: The Current Status of Forests and the Most Important Tree Species in the Arab Region, Khartoum, 1st edition, first volume.
7.Ministry of Planning and Development Cooperation, Republic of Iraq. Statistical Group Report for the year 2008, Central Agency for Statistics and Information Technology, Directorate of Environmental Statistics, Natural Conditions.
8.Al-Ramahi, Abdullah Ali Kazem. 2014, Food security in Iraq and its impact on its geopolitical power, PhD thesis, College of Education for the Humanities, University of Baghdad, Department of Geography.
9.Ministry of Agriculture, Republic of Iraq. Annual statistical data for agricultural activity for the year 2020, Directorate of Planning and Follow-up Department, Agricultural Statistics Department.
10.Muhammad, Taghreed Qasim Faraj, who lives in a region. September 2017, Desertification and salinization in Iraq and its economic impacts with special reference to Basra Governorate for the period (2004-2015), Issue 33, Gulf Economics Journal.
11. Maatouq, Safia Shaker. 2015, Strategic grain production in Iraq and its impact on food security, Volume 11, Issue 21, Maysan Research Journal.
12.Odeh, Riyad Muhammad Ali. 2011, The reality of food security in Iraq due to the influence of some geographical variables and its future indicators (Research in the Geography of Agriculture), Volume 9, Issue 2, Karbala University Scientific Journal.
13. Ministry of Planning, Republic of Iraq. Annual Statistical Collection 2018-2019, Central Statistical Organization, Part Three, Agricultural Statistics.
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-
14.Arab Organization for Agricultural Development, August 2007, Strategy for Sustainable Arab Agricultural Development for the Next Two Decades (2005-2025), Chapter Three: The Agricultural Sector.
15.Forests of the World, 8/3/2020, global statistics revealing Iraq's share of the world's forests, Shafaq News website, available on the website, accessed on 12/17/2021
16.Jawad, Ali. 3/17/2021, for the Anatolia Agency website, Baghdad, available on the Internet. Accessed on 12/27/2021.
17. Ministry of Planning, Republic of Iraq. September 2021, Central Bureau of Statistics, Environmental Statistics for Iraq for the year 2020.